

الياس بعد التفتية ولا ياخذ عيب ولا رطب  
 الا اذا حلت بالاشجار افة وكانت المصلحة في  
 قطعها قبل تمام الادراك فيوجد الرطب فيكامل  
 تسعة للمال وواحده للفقير ولا يمنع من هذه  
 القسمة قولنا ان القسمة بيع بل برخص في مثل  
 هذا الحاجة ووقت الوجوب ان بيدوا الصلاه  
 في الثار وان يستد احب ووقت الاداء بعد الحفاق  
**النوع الثالث** زكاة النقدين فان تم احوال  
 على وزن ما ياتي درهم بوزن مائة نفقة خالصه  
 فيها خمسة دراهم وهو ربع العشر وما زاد  
 بحسابه ولو درهم ونصاب الذهب عشرون  
 مثقالا خالصا بوزن مائة ففيها ربع العشر  
 وما زاد بحسابه وان نقص من النصاب حبة  
 فلا زكاة ويجب على من معد دراهم مئتين شاة اذا  
 كان فيها هذا المقدار من النفقة الخالصة ويجب  
 الزكاة في التبر وفي اكل المساج ويجب في الدين  
 الذي هو على ملك بلي ولكن يجب عند الاستيفاء  
 وان كان موجلا فلا يجب الا عند حلول الاجل **النوع**  
**الرابع** زكاة التجارة وهي زكاة النقدين  
 وانما يعقد احوال من وقت ملك المقد الذي به  
 اشترى البضاعة ان كان النقد نقسا با فان  
 كان فادعا او اشترى بعموض على نية التجارة فالحول  
 من وقت الشرا او تودي الزكاة من نقد البلد  
 وبه يقوم فان كان ما به الشرا نقدا وكان نصابا  
 كاملا كان المتقوم به اولى من نقد البلد ومن  
 توي التجارة في مال قنية لا ينفق احوال بمجرد  
 نيته حتى يشتري به شيئا منهما قطع نية التجارة

بئ

قبل تمام احوال سقطت الزكاة والاولى اوتدي  
 زكاة تلك السنة وما كان من ربح في السلفه من  
 احوال وجب الزكاة فيه بحول ربح المال ولم  
 يستأنف له حول كما في النسيخ واما الالمسارفة  
 لا ينقطع حولها بالمبادلة التجارية بينهما كما سير  
 التجارات وزكاة ربح القراض على القابل وان كان  
 قبل القسمة هذا هو الاقرب **النوع الخامس**  
 الركان والمدن والركان ما دفع في احوال هلية ووجه  
 في ارض لم يحز عليها في الاسلام ملك ففلي واجد  
 في الذهب والفضة منه الحسن وحوال غير معتبر  
 والاولى ان لا يعتبر النصاب ايضا لان احوال  
 الحسن بوجه شبهة بالقيمة واعتباره ايضا ليس  
 بقيد الا ان صرفه مصرف الزكاة ولذلك خصص  
 على الصحيح بالنقدين واما المعادن فلا زكاة  
 فيما استخرج منها موي الذهب والفضة ففيها  
 بعد الصحن والتحصيل ربع العشر على اصح التولين  
 وعلى هذا يعتبر النصاب وفي احوال قولان وفي  
 قول يجب الحسن ففلي هذا لا يعتبر وفي النصاب  
 قولان والاشبهه والعلم عند الله تعالى ان يلحق  
 في قدر الواجب بزكاة التجار فانه نوع المتساب  
 وفي احوال بالمشارة فلا يعتبر لانه عين الرفق  
 ويعتبر النصاب كالمعشرات والاختلاف ان يخرج  
 الحسن من القليل والكثير ومن عين التولين ايضا  
 جروجا عن شبهة هذه الاختلافات فانها ظنوت  
 قريبة من التعارض وحزم الفتوى فيها يحظر التمايز  
 الاستيه **النوع السادس** في حصدقة الفطر وهي اربعة  
 على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل مسلم فضل